الإشاريات بحثٌ في المفهوم

The Deixis Research in the concept

أ.د صالح هادي القريشي

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

Prof. Dr. Saleh hadi

Mustansirya University - College of Arts

salih_alquraishy@yahoo.com

يُسرى جليل يونس

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

Yusra jalel youns

Mustansirya University - College of Arts

ysorty.mym@gmail.com

المستخلص :

يهتمُّ هذا البحث بدراسة أحد أهمِّ المفاهيم في التداولية، وهو – بحسب التصنيف الدَّرجيّ الذي وضعه هانسون في برنامجه – يمثِّل تداوليّة من الدرجة الأولى؛ بسبب تعقيده وغموضه واعتماده على السياق بصورة كبيرة، تهتم هذه الدراسة أيضًا بعرض المفاهيم أو الاصطلاحات التي درج الباحثون على استعمالها مرادفاتٍ لمفهوم الإشاريات، مع عرض موجز للتفريق العربي الذي قدَّمه العلماء العرب بين المضمرات والإشارات، وتتطرق الدراسة إلى عرض العلاقة الوثيقة بين الإشاريات والكفاءة التداولية، وتحليل مجموعة من المنطوقات ذات التأشيرات الغامضة .

الكلمات المفتاحية: الإشاريات، التأشير التداولي، الكفاءة، التداولية، أقسام الإشاريات.

Abstract:

This research is concerned with studying one of the most important concepts in pragmatics, which, according to the classification that Hanson placed in his program, represents pragmatics of the first degree; because of its complexity, ambiguity and greatly dependence on context. This study is also concerned in presenting the concepts or conventions used by researchers as synonyms for the concept of deixis, with a brief

presentation of the Arab differentiation presented by Arab scholars between implicates and signs. It also deals with showing the strong relationship between deixis and pragmatic efficiency, as well as the analysis of set of the pronouncements with ambiguous signs.

Keywords *(Deixis, the pragmatic deixis, Efficiency, the pragmatic, Sections of the deixis*

المقدّمة .

تستوفي الإشاريّات مفهومًا سيميائيًّا أكثر من أيّ وحدةٍ لسانيّةٍ أُخرى، ولا غرابة في أن تكون واحدةً من أهمّ أصناف العلامة الدلائليّة عند الفيلسوف الأميريكيّ (شارل ساندرس بيرس)؛ فهي أفضلُ ما يُمثِّل وجهة نظر الفيلسوف في كونِنا لا نتحاور وسطَ واقعٍ مُؤسَّسٍ من ماديَّات بل علامات، فنحن نتداول هذا الواقع عبر وجهه العلاماتيّ، ونحن – في نهاية المطاف – نحيا داخل كونٍ رمزيّ، يتراجعُ الواقع فيه بقدر ما يزداد ترميزه . ومَن أفضل من التأشيرات اللّسانيّة مصداقًا لهذا الترميز ؟! إذ تُنقل الماديّات بوساطتها من نظامها الواقعي المباشر إلى نظامٍ علاماتيٍّ بحتٍ تُكشَف فيه أعقد سمات التواصل، وأكثر حيثيّاته غموضًا وإرباكًا؛ من جانبٍ آخر، تُمثِّل هذه الحيثيّات مقدرةً لسانيّةً هائلة في التوظيف والتأويل والفهم، فكيف يفهم المخاطب مقاصد تأشيرات المتكلّم ؟ وكيف يُحدِّد مرجعًا من دون آخر محتملٍ أو مُشابه ؟ وكيف يُنتقل بين المتخاطبين من صيغة (الأنا) إلى صيغة (الأنت) في لحظةٍ زمنيةٍ مُسرِعةٍ من دون خللٍ أو إرباك ؟ والأشدُّ غموضًا من ذلك : كيف تُحدَّد الجهات ؟ وإلى أيّ جهةٍ يَستندُ في الفهم، جهةِ المتكلِّم أم جهة المخاطب ؟ ولو قرأنا إشهارًا يتضمَّن فعلًا كلاميًّا مثل : سارعوا الآن ... فكيف تُفهم الآن ؟ وإلى أيّ زمنٍ تمتدُّ ؟ . يشرع هذا البحث في محاولةٍ للإجابة عن هذه الأسئلة؛ فهو بحثٌ في تداوليّةٍ من الدرجة الأولى، يُحاول معالجة الإشاريّات بدايةً من مفهومها وانتهاءً بأقسامها وما يتعلَّق بها، وبأيّ طريقٍ يُمكن فهمها وإدراك مراجعها ؟

١– مفهوم الإشاريّات.

يعود الفضل في تأسيس مفهوم الإشاريّات إلى الفيلسوف والسيميائيّ الأمريكيّ (شارل ساندرس بيرس) في نظريّته المشهورة في العلامات؛ إذ ارتبط التصوّر العلاماتيّ عنده بالمرجع، خلافًا لمقاربتين في العلامات، المقاربة التجريبية التقليدية التي يُساوقُ فيها المرجعُ المعنى بكيفيّةٍ شفَّافةٍ ومُباشرة، والمقاربة السوسيريّة المزدوجة في الدال والمدلول التي عمل فيها سوسير على استبعاد المرجع بعدِّه معطىً غير لسانيّ، نتج عن ذلك أن وجَّه بيرس التحليلَ اللُّغويّ إلى التجريبيّة البحتة عبر ربط العلامات بالواقع الخارجيّ، فالعالم عند بيرس ليس أشياء ماديّة فحسب،

بل علامات، ونحن لا نتحاور مع واقعٍ ماديّ بقدرِ ما نتداول هذا الواقع عبر وجهه السيميائيّ (بنكراد، ٢٠١٢، صفحة : ٩٢،٩٣) .

إنَّ العلامة عند بيرس ثلاثيّةُ المبنى من الدال والمدلول والمرجع، وهي غير قابلة للاختزال في عنصرين مزدوجين؛ وهي عنده على ثلاثة أصناف أيضًا : (بلانشيه، ٢٠٠٧، صفحة : ٤٢)

١. الرمز : يُحدّد الرمز بوساطة عُرفٍ ثقافيٍّ أو اجتماعيٍّ ما، وبوساطة هذه العُرف يصبح الرمز قصديًّا إلى حدٍّ بعيد، ذلك مثل دلالة الرمز (√) على الصحيح، ودلالة الرمز (X) على الخطأ، وقد أشار سوسير إلى هذه القصديّة . (دي سوسير، صفحة : ٨٧)
٢. الإشارة : يرتبط اشتغال الإشارة عند بيرس بالاستعمال اللُّغوي الفعليّ، الذي يحقِّق ارتباطا فعليًا بين المُشير (الوحدة اللِّسانية) وما يدلّ عليه في العالم الخارجي (المرجع)
٣. الأيقونة : أفضل ما يُمثّل الأيقونة هو الرسم التصويريّ، وقد شاع استعمال الإيقونة حتَّى أصبحت أدلَّ للمعنى في كثيرٍ من مواطن الاستعمال .

تظهرُ الإشاريَّات في الصنف الثاني من أصناف العلامة عند بيرس، وتوافق في التحليل اللُّغويّ الواصل أو العنصر الإشاريّ أو المبهمات ... ومن الواضح أنَّ لمفهوم الإشاريّات أهمّيّةً بالغةً في فلسفة بيرس؛ إذ تتآتى هذه الأهمّيّة من كونها – الإشاريَّات – تمثّل ارتباطاتٍ حتميّةً أو شبه حتميّة بين الخطاب والعالم الخارجيّ؛ إذ تسترجع تلك الاستعمالات اللُّغويّة مرجعًا خارجيًّا لها؛ فاللُّغة تُتيح لصاحبها أن يتوافر على استعمالات مختلفة في سبيل تكوين ارتباطٍ شخصيّ أو مكانيّ أو زمانيّ ... وهو ما يقوم به المتكلّم في عمل التواصل باستعماله لعديدٍ من الإحالات ذات القيمة المرجعيّة التي يتواضع مع مُخاطَبه على الإحاطة بمدلولها الداخليّ وتأشيرها الخارجيّ بمعيّة عددٍ من المواضعات أو المُعرِّفات الأخرى وفي مقدِّمتها : السياق الإشاريّ (هوانغ، ٢٠٢٠، صفحة : ٢١٤) .

والتأشير – كما يراه جورج يول – ينحصر في الإشارة عبر اللُّغة، وأيُّ صيغةٍ لغويّة تُوظَّف في سبيل التأشير تُسمَّى : التعبير الإشاريّ، وهي مرادفةٌ عنده لمفهوم الإشاريّات، وتُستعمل – في الغالب – في الخطاب المنطوق وجهًا لوجه؛ حتَّى يكون فهمُها يسيرًا على المتكلّمين (يول، ٢٠١٠، صفحة : ٢٧)؛ لأنَّ عمليّة التأشير يكتنفها الغموض والإبهام المتزايد، بيد أنَّ التعبيراتِ الإشاريّة أوسعُ من أن تنحصرَ بالخطاب المنطوق؛ لأنَّها تُمثِّل – في نهاية المطاف – وسيلةً من وسائل الربط والوصل الدلاليّ بين الاستعمالات اللُّغويّة والعالم الخارجيّ، ولا يُمكن أن يُتواصل بصورة سليمة – على الأقلِّ – من دون أن يحصل تأشيرٌ ما، لشخصٍ ما، أو لحظٍ زمانيٍّ أو مكاني ما .

فالإشاريّاتُ : وحداتٌ مُعجميّةٌ أو عناصرُ لسانيّة محضة، تُحيل على المقام مباشرةً من حيث الدَّلالة على الذوات أو الزمان أو المكان (الزنَّاد، ١٩٩٣، صفحة : ١١٦)، ويرتبط تحديدُها ارتباطًا وثيقًا بالسياق الإشاريّ، وما يوفّره من محدِّدات أو مُعرفِات تسهم في عمليّةِ تعيين الإشاريات ودقة ارتباطها بمدلولاتها أو موجوداتها في العالم الخارجي، لذلك فقد ارتبط مفهوم التعيين بالإشاريات ارتباطًا وثيقًا نتيجة لغموضها وإبهامها الشديد خاصة حين تتجاوز الإشارات المباشرة أو الظاهرة إلى إشاريات غير مباشرة تستقرّ في بنية الخطاب العميقة فيكون الاستعمال اللغوي محاطًا بدرجة عالية من الغموض والإبهام ويلجأ المستمع إلى كفاءته التداولية وخلفيته المعرفية التي تقتضي أن يتداخل في ذلك عوامل لغوية وأخرى غير لغوية بالطبع، فقد يلجأ المستمع إلى معرفته السيكولوجية والسوسيولوجية فضلا عن ما يوفّره السياق الإحالي من مخرجاتٍ تعريفيّةٍ في سبيل تعيين حدّ الإشارة، وفي هذا السياق تظهر قيمة الإشاريات التداولية في الحدِّ من ذلك الغموض وتقويض إيهامه المتزايد عبر ربطها بالسياق الإشاري (أشخاص التلفظ ومكانه وزمانه) .

من جانب آخر يتداخل أو يترادف مفهوم الإشاريات مع مفاهيم أخرى ذات صلة في معناه ووظيفته، فقد استعمل الباحثون في ذا الشأن جملة من المفاهيم المتقاربة إلى حدّ الالتصاق بل حتّى الترادف، من تلك المفاهيم مثلًا : القرائن المدمجة أو الواصلة عند (رومان جاكبسون)، أو التعبير الإشاري لدى (بار هيليل)، أو المؤشر، أو دليل التلفظ، أو القرائن الإشارية .

من تلك المفاهيم أيضًا : التعبير الإشاريّ عند (جورج يول)، والمعيّنات عند (محمد مفتاح) واستعملها مرادفًا للإشاريّات وهي عنده : تلك الوحدات التي تُحيل على هيأة المقال وما يتصل به من زمان ومكان كالضمائر والظروف وأسماء الإشارة (مفتاح، ١٩٩٢، صفحة : ١٥١) .

وبالعودة إلى الإرث اللّسانيّ العربيّ نجد أنَّ علماء العربية استعملوا مصطلح (المبهمات) وأرادو به تلك الوحدات اللسانية التي تضطلع بمهمة التأشير، إذ قال سيبويه (ت١٨٠هـ) في هذا الشأن : " وأمَّا الأسماء المُبهَمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك وذانك وتانك وأولئك وما أشبه ذلك، وإنَّما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته " (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٥/٢).

فسيبويه يُميِّز بين كونها مُبهماتٍ وكونها أسماء إشارة تمييزًا واضحًا؛ إذ يرتبط المبهم بمرجعه الخارجي فيكون معرفةً مُحدَّدة بسياقه الخاصّ، كما يُشيرُ إلى ذلك المبرّد (ت ٢٨٥هـ) بقوله : " الأسماء المُبهمة : وهى الَّتِى تقع للإِشارة، ولا تخصُّ شيئًا دون شيء " (المبرّد، (د.ت)، صفحة ١٨٦/٣) فالإبهام الذي يكتنف هذه المؤشِّرات يتآتى – كما يراه المبرّد – في كونها لا تستلزم مشيرًا معيَّنًا فهي – على هذه الأساس – بمنزلة النكرة، ويوضح ابن يعيش

(ت ٦٤٦هـ) هذا الإبهام أكثر بقوله : " يقال لهذه الأسماء : مبهماتٌ؛ لأنها تشير بها إلى كلِّ ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتُلبِس على المخاطب، فلم يدرِ إلى أيِّها تُشير، فكانت مبهمة لذلك (ابن يعيش، ٢٠٠١، صفحة ٣٥٢/٢) .

على حين استعمل الفلاسفة العربُ مصطلح (الخوالف) للدلالة على ما تدلّ عليه المبهمات، إذ تساوي الخوالفُ عندهم المُبهماتِ عند النحويِّين فهذا الفارابيّ (٣٣٩هـ) يوضحُ أنَّ المراد بالخوالف " كلّ حرف معجمٍ، أو كلّ لفظٍ قام مقام الاسم متى لم يُصرّح بالاسم، وذلك مثل حرف الهاء من قولنا : ضربه " (الفارابي، ١٩٦٨، صفحة ٤٤)؛ ونقل السكاكيُّ عن الخوارزميّ (٣٨٧هـ) إشارة صريحة إلى أنَّ الخوالف تساوي عند النحويين المبهماتِ أو أبدالَ الأسماء أو هي هي . (السكاكي، ١٩٨٧، صفحة ٤٢)' وعلى الرغم من عديد المصطلحات أو المفاهيم التي تُشارك أو تتقارب مع الإشاريّات في المفهوم والوظيفة، فإنّ أكثر مفهوم استعمل في الدراسات الحديثة مرادفًا لمفهوم الإشاريات هو مفهوم الإحالة .

٢- الإشاريّات والإحالة .

يُمثِّل مفهوم الإحالة واحدًا من أهمّ المفاهيم المستعملة في لسانيَّات النصّ؛ وبسبب تداخله أو تقاربه الشديد مع مفهوم الإشاريَّات مال الاستعمال الشائع في الدراسات التداولية إلى استعماله مفهومًا مرادفًا لمفهومِ الإشاريات، غير أنَّ بعضًا من الباحثين مال إلى التفريق بينهما تفريقًا دقيقًا، فالإحالة كما يراها (جون لاينز) هي العلاقة القائمة بين الأسماء والمُسميّات بمعزلٍ عن سياق استعمالها، وهي نظرة تقليدية ما زالت تجد انتشارًا في الدراسات الخاصّة بتحليل المفردات لا الخطاب، بيد أنّ لاينز نفسه تراجع عن هذا الرأي، وراح يسند للمتكلِّم وظيفة الإحالة أي : أنّ المتكلم هو الذي يُحمّل التعبير وظيفةً إحاليّةً ما في سياق تلفّظه، وهو الرأي الذي يجد دعمًا من ستراوسن؛ فالإحالة عنده ليست شيئًا أو عملًا يقوم به تعبير لغويٌّ ما فحسب، بل إنَّ المتكلّم هو الذي يضطلع بمهمّة الإحالة وتعيين الوحدة اللغوية بإحالة خارجية، على حين يذهب (جون سيرل) إلى أبعدَ من ذلك؛ إذ يبدو أنه يستند إلى نظريّته في الأفعال الكلاميّة، إذ يرى أنَّ الإحالة تُمثِّل فعلًا أو عملًا، فالمتكلِّم حين يُحيل في خطابة، فإنَّه لا يُحيل أكثر مِمَّا يصدر وعودًا و أوامرَ (براون، ١٩٩٧، صفحة ٣٦) .

وعلى الرغم من هذا التحديد الدقيق لمفهوم الإحالة وربطها بفعل المتكلم وسياق التخاطب، وعدّها عملًا لغويًّا يضطلع به المتكلم؛ فإننا لا نجد تفريقًا دقيقًا بين مفهوميّ الإحالة والإشاريات، بل استعمل مفهوم الإحالة ليغطي مفهوم الإشاريات من دون ذكرها أو إسناد عملها لها . من ذلك ما ذكرته (آن ريبول) أيضا إلى الإحالة (العنصر الإشاري والعائد) بعدِّها مرادفًا لمفهوم الإشاريات، وأشارت إلى جهود اللِّساني الفرنسي (جان كلود ميلنر) في اقتراحه

نظرية لسانية في الإحالة، وتقسيمه الدقيق لمفهوم الإحالة على قسمين : الإحالة المحتملة التي تختصّ بتحديد المعاني المعجمية أو الأوّلية المسندة إلى الوحدات اللسانية؛ والإحالة الحاصلة وهي الصورة الأخيرة أو الارتباط الفعلي بين الوحدة اللسانية ومرجعها الخارجي (موشلر و روبول، ٢٠٠٣، صفحة ٣٧٤) .

على حين اتجهت بعض الدراسات إلى التفريق بين مفهوميّ الإحالة والإشاريّات، عبر اختصاص مفهوم الإحالة وإسناده إلى الدراسات الشكلية التي تُعنى بدراسة اللُّغة بمعزلٍ عن سياقها التخاطبيّ، فالإحالة : هي التعالق بين بعض التعبيرات اللسانية والعالم الخارجي بمعزلٍ عن السياق التلفظي مثل اختصاص (أنا) بكونه ضميرًا للتكلم، أو أنت بكونه ضميرًا للمخاطب، ؛ أمَّا الإشارة فهي العلاقة الرابطة بين تعبيرٍ ما، وما يُشير إليه في سياقٍ تلفظي (محمد، ٢٠٠٧، صفحة ١٠٣)، فالسياق التلفظّي هنا موجبٌ لمعرفة من ذا المتكلِّم ؟ ومن ذا المخاطب ؟ وما طبيعة العلاقة بينهما ؟ ولأيّ سببٍ كان ذا التخاطب ؟

فالإشاريّات على وفق هذا التصور أخصُّ وأكثر دقَّة وارتباطًا بالقولة منها إلى المفردة، وبالخطاب منها إلى اللُّغة؛ لذلك ارتبط بها مفهوم التعيين، لكونه يقتضي تحديدًا دقيقًا لماهيّة المشار إليه أو حتّى منزلته وعلاقته بصاحب الخطاب ودوره في عمل التخاطب، ويمكن التفريق بين مفهوميّ الإحالة والإشاريّات عبر هذه الترسيمة التي وضعها الدكتور محمد محمد يونس : (محمد، ٢٠٠٧، صفحة ١٠٣) والتي يبدو أنه اعتمد فيها على المثلث الإشاريّ لكلٍّ من أوغدن ورِتشاردز (أوغدن و رتشاردز، ٢٠١٥، صفحة ٧٠) .

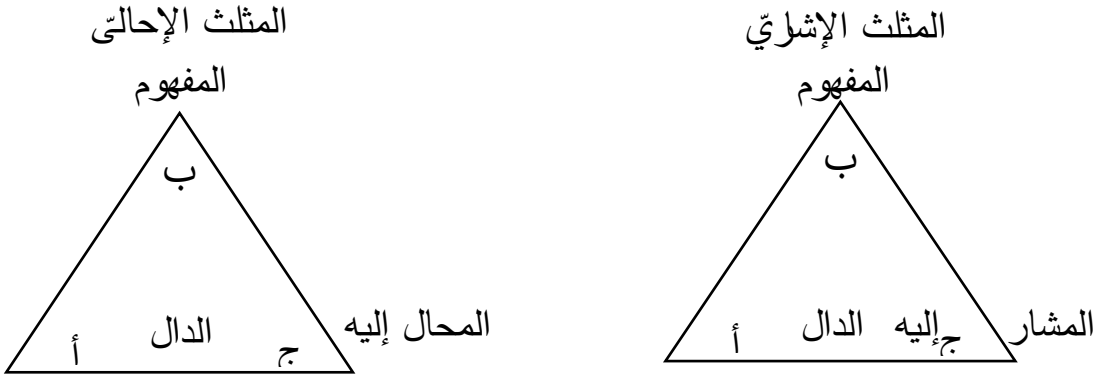

يتضّح عبر الرسمتين أنَّ أقطاب المثلث (أ – ب) يتَّحدان عبر اختصاصهما بالدال والمفهوم، فهما يُشيران إجمالًا إلى الوحدات الإشاريّة المسجَّلة في بنية اللُّغة، أو الفكرة الكامنة في الذهن عن مدلولها ومفهومها العامّ التي يحفُّها الغموض والإيهام؛ بسبب انعزالها عن السياق والتحقّق الفعلي لاستعمالها، بيد أنَّ الاختلاف يظهر في القطب الثالث من المثلث (ج)، فيبدو الفرق واضحًا في كون المثلث الإحاليّ يُحيل على مفهومٍ عامٍّ غير مخصَّص،

فهو يتعلَّق بما تُحيل عليه المدلولات في بنية اللُّغة أو ما تتصل به في أذهان المتخاطبين على وجه العموم والإطراد، على حين تظهر في المثلث الإشاري قيمة القطب الثالث(ج) عبر ارتباط الإشاريّات بالمشار إليه تحديدًا وتعيينًا؛ إذ تُحدَّد بسياقٍ تلفظيٍّ يحوي عناصر السياق كاملة من أشخاصٍ وأزمنةٍ وأمكنة، فالإشارة –كما يراها بيرس – لا تشتغل إلا في سياقها، بل إنَّ وجودها يتبع سياقًا ما (بلانشيه، ٢٠٠٧، صفحة ٤٢)، ويُمكن أن نوضح هذه التفصيلة بالمثال الآتي :

- أيَّ كتابٍ أشتري ؟
- هذا قيّم جدًّا، أنصحكِ بشرائه .

فالنظر في السلسلة الحواريّة بعدِّها تركيبًا يختلف عن النظر فيها بكونها قولةً أو تلفّظًا مرتبطًا بسياقٍ ما؛ لأنَّ المُحدِّدات السياقيّة تعمل بشكلِ مُعرِّفاتٍ تُربطُ بوساطتها دلالاتُ الوحدات اللِّسانية وتُقيّدها بمدلولاتٍ خارجية . لو نظرنا في هذه القولة من نظر الدراسة الشكلية واستبعدنا السياق التلفظيّ من تحليلها لأدركنا استحالة التعرَّف بصورة قطعيّة أو حرفيّة على مدلولات وحداتها اللسانيّة، فإلى أيّ كتابٍ يُشير اسم الإشارة (هذا) ؟ وعلى أيٍّ يعود الضمير (الكاف) ؟ يتآتى هذا الإبهام من كون هذه الوحدات لا تحيل إلّا على ذاتها؛ فإحالتها هي معانيها الوضعية أو مفاهيمها الأوّليّة بصرف النظر عن المقصود أو المُعيّن بوساطتها (محمد، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ٢٠٠٤، صفحة ٢٠)، على حين أن ارتباط هذه الوحدات بسياق تلفّظها يُؤدّي إلى ارتباطها وتعيين لكونها إشاراتٍ بتحديد مراجعها في العالم الخارجيّ، مع الإشارة إلى ما يصحبه السياق من إيماءاتٍ .

٣– مفهوم التعيين .

قلنا إنَّ مفهوم التعيين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالإشاريات، ويتأتى هذا الارتباطُ من كونِ الإشاريّاتِ تحتاجُ إلى عمليّةٍ ذهنيّةٍ سابقةٍ لتحديدِ مراجِعها في العالم الخارجيّ أو بعبارةٍ أدقّ تحتاجُ إلى عمليّةٍ ذهنيّةٍ لتنتقل من كونها مجرَّد إحالةٍ إلى كونها إشاريّات، والتعيين هو ما يضطلع بتلك الصيرورة أو الانتقال، فهو العمليّة التي تقوم بإسناد الألفاظ إلى مراجعها في العالم الخارجيّ . ويشمل مفهومُ التعيين (محمد، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ٢٠٠٤، صفحة ٢١) تعيينَ الإشاريّات الشخصيّة بما فيها من أسماءِ أعلامٍ أو ضمائر، وتعيين الإشاريّات الزمانيّة إذ يُحدَّد – بوساطة التعيين – القيد الزمنيّ الذي تدلُّ عليه الألفاظ مثل : أمس، الآن، غدًا، بعد غدٍ ...، وكذلك الإشاريّات المكانيّة التي يكون إبهامها شديدًا مثل : أمام، خلف، عند، هنا، هناك، هنالك .

إنَّ عمل التعيين هذا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى كفاءة المتلقي وملكته أو قدرته على إسقاط التأشيرات في محلِّها الصحيح؛ لأنَّ وحدات التأشير اللسانية ليست إلَّا أشكالًا فارغة أو مبهمة، تُملَأُ وتوضَّح حين تُودع في

الخطاب قصدَ التأشير وربط الخطاب بمحيطه الخارجي، ثمَّ أنَّ عمل التعيين يصبح أشدَّ غموضًا وتعقيدًا حين تُشغَّل قدرةُ المتلقّي في سبيل كشف جهات اليمين والشمال خاصّة إذا كان المتخاطبان متقابلين وجهًا لوجه، أو حين يُودع في عمل التأشير فعلٌ خطابيٌّ من قبيل : التعظيم أو الاستحقار، الإشادة أو الاستخفاف، أو أن يُضمَّن في التأشير قصدٌ اجتماعيٌّ ما، أو أن يدلَّ لفظٌ اجتماعيٌّ على التأشير . فيكون عمل التعيين أشد غموضًا وتعقيدًا، ويحتاج حينها إلى قدرةٍ أو ملكةٍ متضلعةٍ في اللغة والخطاب بإمكانها تحديد مراجع التأشيرات على الرغم من كلِّ الغموض المحيط بها، فضلا عن تعقيدات التأشير المتعلِّقة بمواقف المتكلِّم من المخاطب أو طبيعة علاقته به، التي يُمكن أن تنعكس في الخطاب بصورةِ تأشيرات خطابيّة .

٤- الإشاريَّات والسياق .

تراهن التداولية على المعنى الضمنيّ أو الوجه الآخر للمعنى الذي يُودَع في الخطاب من دون أن يُشار إليه إشارة صريحة، يُصاغ هذا المعنى بشكل رسالة مضمرةٍ يُؤسِّسها المتكلِّم عبر مجموعة من المؤشرات أو الوحدات اللسانية، فيستقبل المخاطب تلك المؤشِّرات في إطار نسق تواصليّ يضمن مدَّ جسور الفهم والإدراك بين المتكلِّم والمخاطب .

يتَّضح من ذلك أنَّ الكلام بالنسبة إلى وجهة النظر التداوليّة أكبر من أن يكون مجرَّد تطبيقٍ حرفيٍّ خالص للسان' بل هو تضافرٌ في توظيف شفرات لسانيّة وأُخرى غير لسانيّة ينتج عن هذا التضافر توليدُ مُؤشّراتٍ تمدُّ الجسور بين الدلالة المجرَّدة في الملفوظ، والدلالة الضمنيّة التي ترتبط بسياق التلفظ، بيد أنَّ السياق الذي نُشير إليه هنا ليس مفهومًا بسيطًا، وهو بالتأكيد ليس أمرًا جاهزًا أو مُعطىً دُفعةً واحدة بل يتشكَّل السياق قولًا إثرَ قول (موشلر و روبول، ٢٠٠٣، صفحة ٧٧)، ويُمكن الحديث عن مفهومين رئيسين للسياق (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٤٠) .

١. السياق اللُّغويّ / مُحدِّدات داخليّة .
٢. السياق التلفّظيّ / مُحدِّدات خارجّية .

يُمثِّل السياق اللُّغويُّ مُحدِّداتٍ لسانيّةً تعمل بشكل مُتتابعاتٍ لتجسيد عمل الخطاب، ويُمكن القول إنَّ هذه الوحدات هي المشكِّلات الأوَّلية والأساسية لسياق التلفُّظ، فالوحدات الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية، وما ينتج عن هذه الوحدات من علاقاتٍ دلاليّة داخل الخطاب ليست إلَّا مظهرًا من مظاهر تفاعل المتكلم مع محيطه، وانسجامه مع المخاطب، وعلى الرغم من تلك الأهمّيّة؛ فإنَّ مفهوم السياق المحدد بتلك العلاقات ليس إلا مفهومًا ضيقًا بالنسبة إلى وجهة النظر التداوليّة؛ لأنَّ مفهوم السياق بمفهومه التلفظيّ يمثل واحدًا من الأساسات المكينة للتداوليّة؛ لذلك

تجاوز الباحثون التعريف النموذجي للسياق حتّى أصبح مُمثِّلًا لجملة الظروف المُسوّرة لفعل التلفُّظ . (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٤٠،٤١) .

إنَّ أكثر عقبة تواجه الدراسات البنيويّة ذات الطابع العلمي المتمثل في دراسة اللُّغة ذاتيًّا هي تفسير الوظائف الخطابيّة التي تضطلعُ بها الإشاريَّات وما ترتبط به من تعالقاتٍ سياقيّةٍ محضةٍ، خاصَّة حين يتعلَّق الأمرُ بتحديد مراجعها، بيد أنَّ الأمرَ يتفاقم لدرجة أنَّ هذه الدِّراسات تصدم بمجموعةٍ من الإكراهات (بولان، ٢٠١٨، صفحة ٦) ، حين الحديث عن المضمرات من الإشاريَّات وظروف الزمان والمكان والوهنِ الذي يُصيب تحليلها بعيدًا عن سياقها التلفظيّ الحاضن لمرجعها ولحظتها الزمنية والمكانية . لا شكَّ في أنَّ البعد التداولي المحض الذي ينطوي على استعمال تلك الإشاريَّات هو الباعث لأن تُصنَّف كتداوليّةٍ من الدرجة الأولى؛ لأنَّ هذا المفهوم بكلِّ ما يعتريه من غموض يجسِّد علاقة اللُّغة بالسياق وعبر تراكيب اللُّغة نفسها، فكيف يمكن الاهتداء إلى دلالات إشاراتٍ من قبيل : أنا، غدًا، هنا، وإن كانت مودعةً داخل جمل ؟! كيف يمكن إدراك مرجع (أنا) ؟! كيف يمكن معرفة اليوم الذي تُشير إليه (غدًا) ؟! وكيف يُعرف المكان الذي تُشير إليه (هنا) ؟!

إنَّ قيمة السياق بالنسبة للإشاريَّات تظهر عبر العجز الذي يطال التحليل إن أُقصيَ السياقُ في تحليلها، بغض النظر عن مفهومها أو دلالاتها الأولى داخل اللُّغة، وهي دلالة صريحة على الوحدات اللسانية المضطلعة بعمل الترميز إلى دلالاتٍ ترتبط بالسياق ولا تنفكُّ عنه بأيِّ شكلٍ من الأشكال، والمثال الآتي يوضِّح ذلك : لنلتقِ أنا وأنتِ غدًا هنا، في الوقت نفسه .

لا يمكن الاهتداء بالطبع إلى جملة الإشاريّات المُودعة في القول السابق بعيدًا عن سياقه التلفظي، على الرغم من جملة الدلالات أو المفاهيم التي يُقدِّمها السياق اللُّغويّ، والتي تُمكِّن من معرفة أنَّ (أنا) يُحيل على شخصٍ مُتكلِّم، و(أنت) يُحيل على شخصٍ مُخاطب، و(هنا) يُحيل على مكان قريب . إنَّ هذه المعلومات الاوليّة مهمَّة جدًّا في معرفة كيفية الاستخدام الصحيح في الإشارة، وهي بذلك المفهوم ترتبط بكفاية المتكلم، وكونه على معرفة مُعيّنة بنظام لغته، بيد أنَّها لا تنفع في معرفة من هو الشخص المتكلم، وإلى أيِّ متكلّم يوجّه خطابه، وبأي مكان ترتبط الـ(هنا)، فهذه مهمَّة السياق التلفظيّ وحده، إذ يربط تلك الإشاريَّات ويُقيّدها بمرجعها الخارجيّ الخاصّ وهو ما يُعرفُ بالسياق الوجوديّ . (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة ٤٢) .

٥- الإشاريّات والكفاءة التداوليّة .

تُمثِّل الكفاءة التداولية مفهوما متقدمًا ومُطورًا عن مفهوم الكفاءة اللُّغوية، قدم تشومسكي مفهوم الكفاءة اللغوية مفهومًا رئيسًا بضمن نظريته في النحو التوليدي، وفي إطار نقده العام للدراسات اللسانية الكلاسية التي كانت

تنظر إلى الكفاءة اللغوية مفهومًا عامًّا يقتضي معرفةً مثاليّةً للمتكلِّم بقواعد لُغته بصرفِ النظر عن تلك العوامل غير اللِّسانية الفاعلة في تشكّل المُعطى اللُّغوي من قبيل إخفاقات الذاكرة، وارتكاب الأخطاء اللغوية، ووجود مظاهر التشويش . تفطَّن تشومسكي على غرار فلاسفة اللُّغة الأمريكيين إلى أهمّيّة ربط الكفاءة بسياق التلفظِّ والأداء اللغويّ، إذ يمثل الأداء مظهرًا من مظاهر المقبوليّة عنده، ولدراسة هذا الأداء يقترح تشومسكي أن تؤخذ بعين الاعتبار مجموعةٌ من العوامل المؤثّرة في عمليّة التلفّظ وواحدةٌ من هذه العوامل هي الكفاءة اللغوية . (موساوي، ٢٠٢١، صفحة ٢٧١)

بيد أنَّه حين يتعلق الأمر بتحليل الخطاب، فلا يمكن الاكتفاء بالمفهوم التقليدي للكفاءة اللغوية المتمثل في الملكة أو القدرة على توليد عددٍ لا متناهٍ من الجمل النحوية، بل ينبغي ربط تلك الكفاءة ربطًا حتميًّا بالملكة التداولية، وما تقتضيه من معرفة بالقواعد التي تسمح للمتكلم بتأويل ملفوظٍ ما تأويلًا مناسبًا وفقًا لسياقه التلفظي الخاصّ، لينصبَّ الحديث فيما بعد بالكفاءة الخطابية أو التبليغية (مانغونو، ٢٠٠٨، صفحة ٢٣) وتعني : أنَّه؛ ولكي يُقدِّم المتكلم كلامًا مناسبًا، فلا بدَّ له من أن يتوافر على معرفةٍ تامَّةٍ بكيفية استعمال اللُّغة استعمالًا مناسبًا يتماشى والمقامات والأحوال المختلفة .

من هنا ترتبط الإشاريّات ارتباطاً وثيقًا بالكفاءة، لكونها –الإشاريات– أكثر مفهومٍ يحفّه الغموض والإبهام، ولا يمكن تحديد مراجعها إلَّا في سياق التواصل والتلفّظ، على الرغم من كونها أوَّل الأمر تبدو وحداتٍ لسانيّةً مُحيلة، فإنَّ إحالتها هذه لا ترتبط إلّا بمفهومها العامّ؛ إذ تتسم بسمة تعريفيّة تحدِّد مفهومها الكليّ، الذي يُتعرَّف بوساطته على الكيفيّة المناسبة لاستعمال تلك الواحدات استعمالًا صحيحًا من المتكلم، وفي هذه المرحلة يمكن الحديث عن ارتباط الإشاريّات بمفهوم الكفاء اللغوية، حيث يتوافر المتكلم على معرفة تامّة بكيفية استعمالها، إلّا أنّ مراجع هذه الإشاريّات لا تُحدَّد نهائيًّا إلّا عبر سياقها الذي ترد فيه، لذلك يمكن الحديث عن ارتباط مفهوم الإشاريّات بمفهوم الكفاءة التداوليّة، وبالطبع فإنّ هذا الارتباط يتحدَّد من جهة المستمع أكثر منه لجهة صاحب الخطاب؛ إذ يستعمل المتلقّي معرفته الموسوعية (مانغونو، ٢٠٠٨، صفحة ٤٩) .

لإسناد عمليّة إدراكه وتحديده لمراجع الإشارة في العالم الخارجي تحديدًا صحيحًا مطابقًا بدرجةٍ ما لتلكم الإشارة المبثوثة من المتكلم للوصول إلى الإشارة الناجحة (الماشطة، صفحة ٦٥)التي تعني أن تمَّ التعرّف على القصد (المرجع) عبر تعاونٍ مشتركٍ بين صاحب الخطاب ومتلقّيه، ويمكن أن نوضح هذا الاشتغال أو التعاون بالمثال الآتي :

استعرت الكتاب من المكتبة، كانت موظَّفة الإعارة متعاونة جدًّا .

يتوافر متكلم هذه القولة على كفاءة لغويّة تتيح له التمييز بين لفظيّ (الإعارة – الاستعارة)، وهو يقتضي أن المستمع ضالعٌ بهذه الكفاءة أيضًا حتَّى يُميّز بين اللَّفظين المستعملين في القولة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإشارة التي تستدعيها كلمة (الكتاب) وتعريفها أو تحديدها بـ(ال التعريف) التي تقتضي أن يكون التعارف على مرجع هذه اللفظة عهديًّا بين المتكلم والمستمع؛ ليدرك السامع ما يقصده المتكلم : هل ما يقصده كتاب محدَّد ؟ أو أن ما يقصده هو الكتاب (كتاب سيبويه) ؟

لا شكَّ في أنّ التعاون المشترك بين المتكلِّمين هو ما يُثمر عن عملية إدراك المقصود بهذه الإشاريّات بطريق تحديد مراجعها الخارجية، إذ يُستعان بالمعرفة الموسوعية – خصوصًا لدى المستمع – لإسناد عملية إدراك المقصود .

كما وينبغي أن نُشير أيضًا إلى القدرة أو الكفاءة الاستدلاليّة التي تقتضيها عمليّة التواصل، التي تتمثل في القدرة على ربط المعطيات – الإشارية وغير الإشاريّة – مع بعضها لتكوين دلالةٍ متكاملة للقولة، يُذكرنا هذا بنظرية المواضع التي تسمح للمتكلمين بأن يقيموا تعالقًا أو ربطًا دلاليًا بين ملفوظ واحد أو أكثر، بناءً على استدلالٍ ضمني تقتضيه عمليّة الإدراك (مهدي، ٢٠٢١، صفحة ٦١) إذ تُربط المعطيات اللّغويّة (الإشاريّة) مع بعض (بالإضافة إلى دلالاتها)، وبالنظر في هذه القيمة الاستدلاليّة فإن مثالنا السابق يقتضي العملية الاستدلالية الآتية : " إذا كان (س) مكتبةً، فإنَّ (س) فيه إعارةً (ص)، وإذا كان (س) فيه (ص)، فإنّ (ص) فيه (ع) " ويمكن اختزالها بالشكل الرياضي الآتي : إذا كان (س) فيه (ص)، فإن (ص) فيه (ع)، كما يمكن توضيحها بالرسم الآتي :

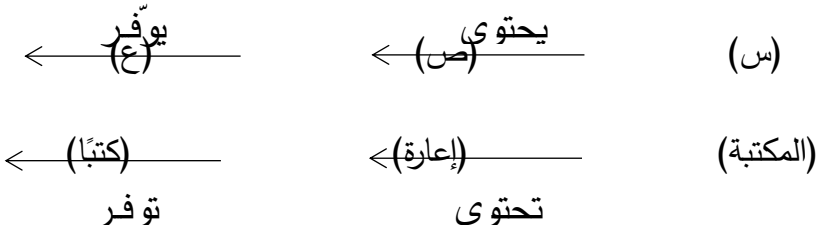

من جانبٍ آخر تقتضي الكفاءة التداولية أن يتوافر المتخاطبون على قدرٍ من الكفاءة التأويلية، تسمح لهم بأن يقيّموا الاستعمالات الخارقة للمعتاد، فالاستعمال اللغوي يقوم على جملةٍ من الخروقات أو الاستعمالات غير الطبيعية، يكون ذلك مثلاً بإنزال بعض الوحدات واستعمالها في مواضع وحدات أخرى، قد تبدو هذه الاستعمالات لاحنةً أول الأمر، لكنَّ نظرة فاحصة تُنبيءُ عن انزياحٍ أو استعمالٍ استعاريّ، ذلك من قبيل وضع ضمير المتكلمين

الجمع (نا) بدل ضمير المتكلم المفرد (أنا)، ومنه أيضًا وضع ضمير الجمع (أنتم) للإشارة إلى مُفرد مُخاطب، وأعقدُ ما يُمثل ذلك هو أن يوجه الخطاب لشخصٍ بأن يُشار إليه إشارة صريحة، بيد أنَّ المقصد الحقيقي (المرجع) يكون شخصًا آخر وهذا مما يُعرف بـ(إياك أعني واسمعي يا جارة)، فيضطلع المتلقّي بمهمة إعادة ترتيب أوليّات القولة، وتحديد تأشيراتها بالنظر في جملة العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة في عملية تأويل دلالة الإشارة وتحديد مرجعها الخارجي .

٦- أهمّيّة الإشاريّات .

تُمثِّل الإشاريّات جنبةً مُهمّة من جوانب الدرس التداوليّ، ولا شكَّ في أنَّ هذه الأهمّيّة هي التي جعلت هانسون يُصنِّفها على أنَّها تداوليةٌ من الدرجة الأولى (أرمينكو، (د.ت)، صفحة ٤٠) أو يمكن تسميتها بالتداولية البحتة؛ إذ لا تُحدَّد مراجعُها إلا في سياقٍ تداوليّ تحضر فيه أقطاب التواصل جميعًا من أشخاص وأزمنة وأمكنة، فضلًا عن جملةِ المعارف المشتركة بين المتخاطبين الفاعلة في بناء التواصل وتحديد نمط التخاطب بينهم .

تظهر أهميّة الإشاريّات أيضًا عبر اهتمام حقول التداوليّات المختلفة بدراستها، فثمة مجموعة كبيرة من الدارسين عملوا على مقاربة الإشاريّات مقارباتٍ مختلفةً بحسب أنساقهم المعرفية، فاختلفت مقارباتها بين النفسية والاجتماعية والأنثروبولوجية والبلاغية والأسلوبية والسيميائية واللسانية والتداولية، كما يُمكن أن نشير إلى جملة من الدارسين في حقل الإشاريّات منهم على سبيل المثال لا الحصر : إميل بينفينست، ورومان ياكبسون، وبول ريكور، وكلود ليفي شتراوس بالإضافة إلى هانسون وآن ريبول وجان كلود ميلنر، يُضاف إلى ذلك كله المعالجات التي قام بها المنظرون من أمثال : روسل، بارهييل، سكوت، ولايكوف (أرمينكو، (د.ت)، صفحة ٤٢) .

إنَّ القيمة الفعليّة للإشاريَّات تظهر عبر وظائفها الخطابية التي تضطلع بها داخل الخطاب وخارجه؛ إذ تسمح الإشاريَّات بإقامة ارتباطٍ وتعالقٍ بين اللُّغة والعالم الخارجي، كما تُتيح للمتخاطبين الإشارة والإحالة على أنفسهم وأدوارهم المتغيّرة بحسب فعل التخاطب، كأن يُشير صاحب الخطاب إلى مرتبته بعدِّه متكلِّمًا، أو أن يأخذ المخاطب منه تلك المرتبة فيُشير إلى نفسه بعدِّه متكلِّمًا مُنصِّبًا المتكلِّم السابق مخاطبًا ومستمعًا له باستعمال الوحدات اللسانية نفسها (أنا، أنت)، ومن دون أن يحدث خلل في التواصل أو وهم في التعبير، مادام السياق التلفظي محيطا ومسوِّرًا لعمل التلفظ .

إنَّ مثل هذه الوظائف الخطابية تبيّن لنا مدى أهمّيّة الإشاريَّات في بناء الخطاب، بإسناد وظيفةٍ ما لكلّ مشاركٍ فيه، مع السماح بتغيير تلك الوظيفة على الدوام، كما أنَّها تدلِّل على أنَّ الدلالات أو المفاهيم الأوليّة المُسندة إلى تلك الرموز غير فاعلة في تحديد مراجعها بعيدًا عن السياق، إذ يُمكن عدّها أشكالًا فارغة تُملأُ في مرحلة متأخرةٍ

في عملية التلفظ، بل تصل قيمة الإشاريَّات إلى الدرجة التي تكون شرطًا ضروريًّا في تحقُّق الملفوظ وإنجازه (الزنَّاد، ١٩٩٣، صفحة ١١٦) بالنظر في جملة التعالقات الشخصية والزمانية والمكانية التي تُساهم إلى حدٍّ بعيدٍ في ربط الملفوظ وتسويره بل حتَّى فهمه وتأويله، ولا شكَّ في أنَّ الحديث عن هذه الجنبة حديثٌ عن الأهمّيّة نفسها؛ لأنَّ الوقوف عند هذه الإشاريَّات وقوفٌ عند عمليّة التلفظ، أو هو بالأحرى : تقفّي الآثار التي يتركها المتكلِّم في خطابه (حمو، ٢٠١٢، صفحة ٨٦) .

٧- أقسام الإشاريّات .

بيّنا فيما مضى أنَّ الإشاريّات ترتبط بالواقع ارتباطًا مباشرًا، ويتآتى هذا الارتباط من كون الإشاريات تعبيرًا عن الواقع بطريق الترميز له بدل التصريح في كثيرٍ من التعبيرات، وقد أفضى هذا الارتباط إلى أن تُقسَّم الإشاريات على ثلاثة أقسامٍ كبرى : هي الإشاريّات الشخصيّة، والإشاريّات الزمانية، والإشاريات المكانيّة ... نفرغ الآن لبيان كلٍّ منها .

٧- ١- الإشاريَّات الشخصيّة :

تنقسم الإشاريّات الشخصية على قسمين رئيسين: الأسماء والضمائر، وهذه الأخيرة تنقسم على ثلاثة أقسام: ضمائر المتكلِّمين (أنا، نا، نحن ...)، ضمائر المخاطبين (أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتنَّ، أنتم ...)، وضمائر الغائبين (هو، هي، هما، هم ...) . تقوم هذه الضمائر على إسناد دورٍ للشخوص في العملية الخطابية . قديمًا وضع النحاة الأغريق واللاتينيون تسمية الضمائر على الشخص الذي يقوم بدورٍ ما في عمل مسرحي، ويبدو أنَّ استعمالهم هذا يتصل بتصوّرهم العام لوظيفة اللُّغة؛ إذ تُهيّئُ للمتكلمين أدوارًا مختلفة، يضطلع المتكلمون بالرئيس منها، والمستمعون بأدوارٍ أخرى، وليس بعيدًا عن هذا الاستعمال ما استعمله العرب، فالضمائر وحداتٌ دالّة على الشخص، نائبة منابه في اللُّغة، ويتعلق بها الخفاء والغموض والإبهام (الزنَّاد، ١٩٩٣، صفحة ١١٦) .

تضطلع الإشاريات الشخصية بمهمّة خطابية ناجزة عبر توافرها على وظيفة تتيح للمتخاطبين الإحالة على أنفسهم بعدّهم متكلمين أو مخاطبين، وتعدُّ هذه الضمائر – ضمائر الحاضر – عناصر إشاريّة على وجه الدوام؛ لأنَّ تحديد مرجعها يعتمد اعتمادًا مباشرًا على السياق الذي ترد فيه، وليس من شكٍّ في أنَّ المفهوم العامّ لهذه الوحدات يُحيلُ على مُتكلّمٍ أو مخاطب بيد أنَّه لا يمكن تحديد مرجعها إلّا عبر السياق .

ومع أنّ هذه الوحدات تبدو أوَّل الأمر بسيطة، فأنها تضمر تعقيد استعمالها وإن كانت ترتبط بسياقٍ تلفظيٍّ ما يُحدّد مراجعها؛ لأنَّ كلَّ مُتكلِّم يواصل الانتقال من كونه (أنا) إلى كونه (أنت)، وكلَّ مستمعٍ يواصل

الانتقال من كونه (أنت) إلى كونه (أنا)، فعمليّة الانتقال هذه تقتضيها طبيعة التواصل والتجدُّد في الخطاب والاستمرار بالانتقال من دورٍ إلى أخر، وهذه العملية شديدة التعقيد بحدّ ذاتها، يستدلُّ جورج يول لهذا التعقيد بإشكاليّةٍ يمرُّ بها الأطفال الصغار بمرحلةٍ من تعلّمهم اللُّغة، فيكون تمييزهم لعمليّة الانتقال بالضمير من متكلِّمٍ إلى مُخاطب، أو من مُخاطب إلى متكلِّمٍ عسيرًا ومربكًا أوَّل الأمر، فيقوم الطفل بنقل اللفظ كما هو من دون تغيير فيقول مثلًا : إقرأ لك قصّة قبل النوم، بدلاً من إقرأ لي قصّة قبل النوم (يول، ٢٠١٠، صفحة ٢٨،٢٩) .

على حين يرى (جان سيرفوني) أنَّ القول بكون (أنا) ومصاحباته من الإشاريّات تدلَّ على المتحدّث، أو بكون (أنت) ومصاحبته تدلّ على المخاطب ما هو إلَّا وصفٌ ناقصٌ، والأجدرُ أن يُقال : (أنا) ومصاحباته اسمٌ يتوسَّمه المتحدِّث حين يعدُّ نفسه موضوعًا للخطابات التي ينجزها، أي : حين يتحدَّث عن نفسه . أمَّا (أنت) ومصاحباته فيظهر حين يتحدَّث عن الشخص نفسه الذي يُتوجَّه بالحديث إليه (سيرفوني، ١٩٩٨، صفحة ٢٩،٣٠) .

إنَّ هذا التعقيد يبلغ أشدَّه إذا تعدَّدت مراجع الإشارة أو كُلِّف المتكلم بنقل كلامٍ متكلّم آخر كأن يقول المتكلم : قال زيد : أنا قادم الليلة (أي : هو قادم الليلة)، الأمر الذي حدا بعض الدارسين إلى التفريق بين المتكلّم والمصدر بعدّه ناقلًا لكلام غيره (نحلة، ٢٠٠٢، صفحة ١٩) .

إنَّ هذا الإشكال لا يقتصر على الصغار حتمًا؛ لأنَّ عملية تحديد مراجع الإحالة عملية معقّدة للغاية، تتضافر فيها عوامل زمانية ومكانية واجتماعية ونفسية؛ لذلك يُضيف فلاسفة اللُّغة شرطًا للصدق وهو : أن يُتحقَّق من مطابقة المرجع للواقع، فلو قالت إمراةٌ مثلًا : أنا أم نابليون، فلا بدَّ من مطابقة مرجع هذه القولة للواقع الحقيقيّ وهو أن تكون قد قيلت في ظروفٍ تاريخيّةٍ مناسبة، فإن لم يتحقَّق هذا الشرط كانت القولة كاذبة؛ لذلك نبّه بيرس إلى أنَّ الإشاريّات ينبغي أن تكون مُحدَّدة المرجع بطريقِ تحقيق العلاقة الوجودية بين العلامة وما تدلّ عليه، (نحلة، ٢٠٠٢، صفحة ١٨) .

قلنا إنَّ ضمائر الحاضر تمثِّل إشاريّاتٍ على وجه الدوام؛ لأنَّها ترتبط ارتباطًا مباشرًا بسياقها الخاصّ، ويُحدِّد طرفاها (متكلم/مستمع) طريق إجراء الخطاب وتبادل الأدوار فيما بينهما، بيد أنَّ الدارسين اختلفوا في تصنيف ضمير الشخص الثالث (هو، هي، هما، هنَّ ...) الذي يُمثِّل طرف الغياب، فكانت آراؤهم تنقسم كالآتي :

١. لا يُشكِّل ضمير الغائب عنصرًا إشاريًّا.
٢. يُشكِّل في بعض الاستعمالات عنصرًا إشاريًّا.
٣. يُشكِّل عنصرًا إشاريًّا مثل ضمائر الحضور.

استبعد (جان سيرفوني) الرأي القائل بكون الـ(هو) عنصرًا إشاريًّا في بعض الاستعمالات ولا إشاريًّا في بعضٍ آخر، عادًّا إيَّاه نتيجةً لقصورٍ في الفهم، أمَّا بالنسبة للرأي القائل بكون الـ(هو) لا يُشكّل عنصرًا إشاريًّا؛ فذلك بسبب دوره السلبي في عملية التخاطب؛ إذ لا يُمثل أيَّ كائنٍ ملموسٍ أو مُجرّد، ولا يُشير إلى أيّ معطىً لغويٍّ من مُعطيات التجربة التواصليّة . (سيرفوني، ١٩٩٨، صفحة ٣١) .

إن هذا الاستبعاد ينضوي تحت النظر بوظيفة الـ(هو)، فلمَّا كانت وظيفته لا ترتبط بعنصر كونيٍّ موجودٍ وفعّال في عملية الخطاب اقتضى أن لا يكون عنصرًا إشاريًّا بعبارةٍ آخرى : إنَّ ضمير الـ(هو) لا يُحيل على أحد عناصر الإطار الملفوظي، بل قد يُحيل على موضوع الخطاب بحدّ ذاته، بمعنى أن تنتقل وظيفة الـ(هو) من التعلّق بشخصٍ من شخوص الخطاب إلى التعلّق بموضوع الخطاب كله . (سيرفوني، ١٩٩٨، صفحة ٣٤،٣٥) .

من جانب آخر يرى بعض الدارسين أنَّ الـ(هو) يُمثّل عنصرًا إشاريًّا مثله مثل الأسماء، لا يختلف عن تلك العناصر الفاعلة في الخطاب والمشتركة فيه، سواءٌ إن مثَّل شخصًا مُشارًا إليه فحسب، أم مثَّل موضوعًا للخطاب، ويعمد هذا الرأي إلى التساوي بين الأسماء والضمائر بالنسبة إلى وظيفة إبراز أو تمثيل الأشخاص، والسياق التلفظي هو المتحكّم الأوَّل في مسألة تعيين الأشخاص وتحديد مراجعهم، فالـ(هو) ضالعٌ في الخطاب بيد أنه لا يستطيع أن يكون مضطلعًا به، بمعنى أنه مشاركٌ فيه بيد أنه لا يمكن أن يكون متحدِّثا أو مستمعًا . في مسألة دور السياق هنا، يُذكر رأي (إميل بينفينيست) القائل بكون الإشاريَّات تُمثِّل أشكالًا فارغة لا مرجعية، الذي عارضته (أوريكيوني)؛ لأنَّ الضمائر يتحدَّد معناها ويتغيّر بتغيّر السياقات المستعملة فيها؛ لذلك يُمكن القول – بحسب أوريكيوني – إنَّ الضمائر أشكالٌ لا فارغة لا مرجعية، تتغير مرجعيتها المُبهمة مع كل استعمال جديد لها . (حمو، ٢٠١٢، صفحة ١٠٨) .

٧- ٢- الإشاريّات الزمانيّة .

تُحدُّ الإشاريّاتُ الزمانيّة بكونها " كلماتٍ تدلُّ على زمانٍ يُحدِّده السياق بالقياس إلى زمان التكلُّم " (حمو، ٢٠١٢، صفحة ١٩) . يبدو هذا الحدُّ مُكثَّفًا إلى درجةٍ بعيدة؛ فهو يضمرُ عمليّة تحديدٍ وتقييدٍ معقَّدة جدًّا تتضافر فيها الإشارة اللّسانية مع لحظة التلفّظ، فلو قال إشهارٌ مثلًا : سارعوا بحجز مقاعدكم الآن .

فإنَّ عمليّة تحديد لحظته الزمنية ليست سهلة أو يسيرة إن لم يُعالق المُتلقّي بين لفظِ (الآن) واللحظة الزمنية لإطلاق القولة بعدِّها مرجعًا زمنيًا أو محتوىً زمنيًّا تُوضع فيه عمليّة القول، وهذا شرطٌ أساسيٌّ لتأويله تأويلًا صحيحًا؛ فقد يبقى هذا الإشهار لساعاتٍ مثلا أو أيّام أو حتّى أسابيع، فإن لم يفلح المتلقي بتحديد لحظة القول دخل في عمليّة تخمينٍ أو توقُّع؛ لأنَّ العبارة – الآن – لا تكفي وحدها لأن تُقدِّم مرجعًا زمنيًّا (الشهري، ٢٠٠٤، صفحة

٨٤) يُساهم في تحديد بدء الإشهار أو انتهائه . وقد حاول بعض اللسانيّين في مقدّمتهم بينفينست إبعاد الزمن عن كونه مرجعًا للخطاب أو القولة، فالأحداث كما يراها بينفينست ليست هي الزمن بل متضمنة فيه، وقد أفضت دراسته للزمن إلى تقسيمه على ثلاثة أقسام : (حمو، ٢٠١٢، صفحة ١١٨)

١- **الزمن الطبيعيّ** : ينماز الزمن الطبيعيّ من غيره بكونه خطّيًّا (تراتبيًّا ومستمرًّا) لا نهائيّ، يشعر به الإنسان ويختلف انقضاؤه من بيئة لأخرى، ومن مجتمع لآخر، ومن موقفٍ لآخر .

٢- **الزمن التأريخيّ** : هو الزمن الوجوديّ، الذي يُتيح للإنسان أن يؤرّخ لوجوده ولذاته عبر مجموعة من الأحداث التي يُعايشها، والذاكرة هي المركز الأساسي الذي يُزوِّد الإنسان بتلك الأحداث وأزمانها .

٣- **زمن الحدث** : هو زمن ولادة القولة، أو زمن الخطاب، ويُمثِّل ارتباطًا مُعيّنًا أو حدًّا يُعينُ المتلقّي على فهم وتأويل الخطاب تأويلًا صحيحًا .

من جانب آخر يُقسَّم الزمن على قسمين رئيسين يمكن أن تدلَّ عليهما الوحدات الإشاريّة : الزمن الكوني، والزمن النحويّ؛ فالكونيّ مثلًا ثلاثة أنواع : الماضي، والحاضر، والمستقبل، ويُقسَّم على سنواتٍ وفصولٍ، وأشهر، وأيّامٍ، وساعات، ومن ذلك الألفاظ التالية : العام الماضي، العام الحالي، الشهر الماضي، الشهر المقبل ...، الأمس، اليوم، غدًا ...، قبل ساعة، بعد ساعة ...؛ أمَّا الزمن النحويّ فيُقسَّم تقسيم الأفعال الثلاث : الماضي، المضارع وهو الحاضر، والأمر وهو المستقبل .

واحدةٌ من تعقيدات استعمال الإشاريّات هو التضارب بين الزمن النحويّ والزمن الكونيّ، فقد تُستعمل الأفعال المضارعة للدلالة على حدثٍ ماضٍ، أو أن يدلَّ الماضي على حدث مضارع كالذي في قولنا :

- الآن ذهب زيد .
- كان يُحبُّ قراءة القصص .

إنَّ هذه الاستعمالات تفضح لنا قيمة العودة إلى السياق التلفظي، فهي الفيصل في معرفة ما تدلُّ عليه مثل هذه الاستعمالات وإن كانت مصحوبة بقرائن لغويّة دالّة على تسويغ الانتقال بزمن الفعل من الماضي إلى الحاضر أو العكس، ففي قولنا : (الآن ذهب زيد) تدلّ القرينة على تحويل دلالة الفعل من الزمن الماضي إلى الزمن الحاضر مع أنَّ صيغته هي هي، بيد أنَّ استعمالاً آخر يكشف لنا الغموض الذي يُسوِّر هذه القرينة ففي المثال الآتي :

- الآن نجح زيد !

يدلُّ الاستعمال مثلًا – في سياق ما – على أنَّ النجاح لم يكن موافقًا للحظة ولادة القولة، بل في وقتٍ سابقٍ كأن يكون نجاحه قبل شهر أو شهرين، وتأويلها يكون وفقًا لسياقها التلفظي كأن تكون دلالاتها كالآتي : الآن نجح زيد / هذا العام نجح زيد .

في هذا المجال يُشار إلى جملة من الاستعمالات التي لا تنفكُّ عن الإشارة الزمانية، بمعنى أنّ هذه الاستعمالات خالصة في إشارةٍ زمنيّة محددَّة بعينها، مثل بعض أنواع التحيّات مثل : صباح الخير، فهي لا تُستعمل إلَّا في الصباح، وقد تُستعملُ في المساء مثلًا لغرضٍ يقصده المتكلم (نحلة، ٢٠٠٢، صفحة ٢١)' وهذا دليل آخر على اتساع دلالات الإشاريّات الزمانية وغموضها، مما لا تضبطه قواعد اللُّغة بل يخضع لطبيعة الاستعمال والتواضع بين المتخاطبين؛ لذلك قيل عن هذا النوع من الإشاريَّات : إنَّها قليلة من حيث العدد، واسعة جدًّا من حيث الاستعمال، لأنَّها تضمر أكثر ممَّا يظهر، ونعني بها أكثر ممَّا نقوله (الماشطة، صفحة ٣٦).

٧- ٣- الإشاريات المكانيّة :

ترتبط مقولتا الزمان والمكان مع بعض إلى حدٍّ بعيد، فإن كان الزمان يُمثّل عمليّةً لتسجيل الأحداث وربطها بقيدٍ لحظيٍّ مُعيّن، فإنَّ المكان هو الوعاء الذي يحوي تلك الأحداث، وهما من الأهمّيّة بمكانٍ بالحيث الذي يستحيل أن تُفهم كثيرٌ من الاستعمالات من دون أن تُردَّ إلى قيدها زمنيًا أو مكانيّا .

تجتمع المقولتان تحت مفهوم الإسقاط التأشيريّ (الماشطة، صفحة ٥٢)، إذ تسمح آليات التحليل بمعرفة مكان وزمان التكلم، وهما يُعينانِ إلى درجة بعيدة عملية الفهم والتأويل، ففي مثالنا التالي يشير الظرف المكاني : هنا، إلى مكان التلفظ، ويُشير الظرف الزماني : الآن، إلى زمن التلفظ، وهما يتعاضدان إلى درجة أن يصبح استعمالهما معًا صحيحًا في حال، وخطأً في حال أخرى :

- أنا هنا الآن .
- أنا لست هنا الآن !

قد تبدو القولة الأخرى (أنا لست هنا الآن) لاحنةً أوَّل الأمر، ما يدلُّ على ذلك هو سياقها الذي تُولد فيه، فإن كان المتكلم يقصد الإشارة إلى المكان الذي يوجد فيه فهي قولة لاحنةٌ بالتأكيد، بيد أنَّ استعمالًا غامضًا آخر يُحيط باسم الإشارة هذا، فقد يستعمله المتكلِّم للدلالة على مسكنه الدائم حين يكون في موقع مؤقت حين الحديث، فلا مجال للحديث عن لحنٍ يطال القولة في سياقٍ مثل الآتي :

- أنا قريب من منزلك، أودُّ إلقاء التحيّة عليك ؟
- أنا لست هنا الآن .

ينضوي تحت مفهوم الإشارة المكانية تحديدان رئيسان، الأول هو تحديد الوجهة، والآخر هو تحديد درجة البعد، والسياق التلفظيّ الذي تولد فيه القولة هو المعيار الأساسي في تحديد ما يجدُّ من غموض، وفاعل في تحديد دلالة كثير من الأفعال الشائعة مثل يأتي ويذهب، فالفعل (يأتي) يدلّ على حركة بإتجاه المتكلّم، والفعل (يذهب) يدلُّ على حركة بالإتجاه المعاكس للمتكلّم؛ أمَّا تحديد درجة البعد، فيُتحكَّم به بوساطة توظيف عددٍ من أسماء الإشارة المخصَّصة لذلك، من هذه الأسماء : هنا، هناك، هنالك ...

تُقسَّم الإشاريَّات المكانيّة على قسمين رئيسين: أسماء الإشارة، والظروف، فأسماء الإشارة مثل : هنا، هناك، هنالك، ثَمَّ؛ والظروف مثل : أمام، خلف، وراء، عند، فوق، تحت، يسار، يمين، وتستمدُّ قيمتها وفاعليتها عبر توظيفها في الخطاب من المتكلّم، ويتداخل في ذلك وضعيته ووجهته، فأيُّ تغييرٍ في وضعيته أو وجهته يعني تغييرًا في ارتباطها الإشاري (حمو، ٢٠١٢، صفحة ١٢٥) .

وينبغي أن نُشير إلى أنّ العلماء العرب أشاروا إلى تقسيم دقيقٍ جدًّا، فالإشاريات عندهم نوعان " مبهمٌ ومختصّ، فالمبهم : ما لم يكن له نهاية، ولا أقطار تحصره، نحو : الجهات الست، كخلف، وقدام، وفوق، وتحت، ويمنة، ويسرة، ووراء، ومكان، ونحو ذلك، والمختصُّ : ما كان له حدٌّ، ونهاية، نحو : الدار، والمسجد، والجامع، والسوق، ونحو ذلك " . (ابن يعيش، ٢٠٠١، صفحة ٤٢٦/١) .

على الرغم من الوضوح والدقَّة التي نتوخَّاها في استعمالاتنا اليوميّة؛ فإنَّ كثيرًا من الغموض ينتاب تلك الاستعمالات خاصَّة حين يتعلق الأمر بتحديد الجهات، كأن يقول متكلِّمٌ لشخصٍ يرغب بأخذ صورةٍ تذكاريّة : قِف على يسار تلك اللوحة، فيسارُ اللوحة يقابل يمين المتكلّم، مما يجعل أمر إدراك وتحديد الإشارة محفوفًا بالخطر أو الفهم غير الصحيح، أمَّا إذا أشار متكلم بقوله : قِف على يسار زيدٍ، فإنَّ الإشارة تكون أكثر تحديدًا ووضوحًا؛ لأنَّ القصد هو الجهة المناسبة والمساوية ليسار زيد وليس يسار المتكلّم مهما كانت وضعيته .

قد يتَّصل تحديد الإشارات الزمانية ببُعدٍ نفسيّ أو عاطفيّ (نحلة، ٢٠٠٢، صفحة ٢٣)، كأن يكون تحديد الأشياء البعيدة نفسيًّا أو غير المحبَّبة عنده تأشيرًا بعيدًا فيقول : لا أُحبُّ ذلك، رغم أنَّ المُشار إليه قريب ماديًّا ووجوديًّا، أو قد يقول : أُحِبُّ هذا، رغم أنَّ مرجع الإشارة بعيدٌ ماديًّا ووجوديًّا، تنبغي الإشارة إلى أنَّ للمسافة النفسية أهمّيّة بالغة حتَّى جعلها بعض الدارسين أساسًا فعليًّا للتأشير المكانيّ . (الماشطة، صفحة ٥٣) .

الخاتمة :

تبيَّن عبر البحث أنَّ التحليل التداوليَّ للإشاريَّات (المضمرات وغيرها) قد كشف درجةً معقّدة من درجات التواصل، على خلاف ما توصَّلت إليه الدراسة الشكليّة أو المعياريّة؛ لأنَّ بحث وتحليل هذه الوحدات داخل سياقها اللُّغويّ والتلفّظيّ من شأنه أن يُغني البحث والتحليل ويتوصَّل إلى نتائج مباشرة عبر ربط التأشيرات بمراجعها الخارجية. وبفضل هذين السياقين وما يُمدَّانِ به التحليل من مُعطياتٍ، تمكَّن البحث من تحليل أعقد الاستعمالات الإشاريّة في أمثلةٍ تحليليّة، ونماذج من التعقيب القرآنيّ، خصوصًا في ما يتعلَّق بتحديد الجهات .

تبيَّن أنَّ درجة التعقيد التي تحفُّ بالاستعمال الإشاريّ قد أفضت إلى نوعٍ من التشارط؛ فهذا التعقيد والغموض بحاجةٍ إلى كفاءةٍ ومقدرةٍ خطابيّة يتوافر عليها كلٌّ من المتكلِّم والمستمع، بالحيث الذي يكون معه كلُّ واحدٍ منهما قادرًا على فهم وتأويل مراجع التأشيرات من دون خلل في الفهم والإدراك، كما تبيَّن أنَّ المتخاطبين يُراعون مقدرة بعضهم إلى حدٍّ بعيد، إذ يعمد المتكلِّم أحيانًا إلى مراعاة مقدرة المخاطب، ويندمج معه في سياقٍ تواصليّ معيّن بقدرٍ محدود، فإذا تجاوز مقدرة مُخاطبه أفضى إلى خللٍ في التواصل، وربَّما إلى اعتراضٍ من المتكلِّم .

ثبت المظانّ :

١. الأزهر الزنَّاد. (١٩٩٣). نسيج النص (بحثٌ في ما يكون به الملفوظ نصًّا). بيروت: المركز الثقافي العربي.

٢. ألفي بولان. (٢٠١٨). المقاربة التداولية للأدب (ط١). (ترجمة : محمد تنفو، ليلى أحمياني) القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع.

٣. أوغدن، و رتشاردز. (٢٠١٥). معنى المعنى دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية. بنغازي(ترجمة: أحمد كيان) : دار الكتاب الجديد المتحدة.

٤. جاك موشلر، و آن روبول. (٢٠٠٣). التداولية اليوم علم جديد في التواصل. (ترجمة: لطيف زيتوني، المحرر، و سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

٥. جان سيرفوني. (١٩٩٨). الملفوظية. (ترجمة: قاسم المقداد) دمشق: اتحاد الكتّاب العرب.

٦. جورج يول. (٢٠١٠). التداولية. (ترجمة: قصي العتابي) بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

٧. جيليان براون. (١٩٩٧). تحليل الخطاب.(ترجمة : محمد لطفي، منير تريكي) الرياض: جامعة الملك سعود.

٨. دومينيك مانغونو. (٢٠٠٨). المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب (ط١). (ترجمة : محمد بحياتن) الجزائر: الدار العربية للعلوم ناشرون.

٩. ذهبية حمو. (٢٠١٢). لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب (ط٢). الجزائر: الأمل للطباعة والنشر.

١٠. سعيد بنكراد. (٢٠١٢). السيميائيات، مفاهيمها وتطبيقاتها (ط ٣). اللاذقية، سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع.

١١. عبد الهادي بن ظافر الشهري. (٢٠٠٤). استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية (ط١). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

١٢. عمر بن عثمان سيبويه. (١٩٨٨). الكتاب. (تحقيق : عبد السلام محمد هارون) القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٣. فرانسواز أرمينكو. ((د.ت)). المقاربة التداولية. (ترجمة: سعيد علوش) .: مركز الانماء القومي.

١٤. فريدة موساوي. (٢٠٢١). الكفاءة التداولية، قراءة في الأساس الاجتماعي للغة : مجلة القارئ للدراسات الأدبية والنقدية واللغوية.

١٥. فيليبب بلانشيه. (٢٠٠٧). التداولية من أوستن إلى غوفمان (ط١). اللذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع.

١٦. محمد بن محمد الفارابي. (١٩٦٨). الألفاظ المستعملة في المنطق (ط٢). (تحقيق: محسن مهدي) بيروت: دار المشرق.

١٧. محمد بن يزيد المبرّد. ((د.ت)). المقتضب. (محمد عبد الخالق عظيمة، المحرر) بيروت: عالم الكتب.

١٨. محمد مفتاح. (١٩٩٢). تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص). بيروت: المركز الثقافي العربي.

١٩. محمد ياسر مهدي. (٢٠٢١). الحجاج اللساني. بغداد: دار عدنان.

٢٠. محمد يونس محمد. (٢٠٠٤). مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب (ط١). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

٢١. محمد يونس محمد. (٢٠٠٧). المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

٢٢. محمود أحمد نحلة. (٢٠٠٢). آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : دار المعرفة الجامعية .

٢٣. يان هوانغ. (٢٠٢٠). معجم أوسكفورد للتداولية. (هشام إبراهيم الخليفة، المترجمون) بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

٢٤. يعيش بن علي ابن يعيش. (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشريّ (ط١). (إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٥. يوسف بن أبي بكر السكاكي. (١٩٨٧). مفتاح العلوم. (نعيم زرزور، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.